الفصل الرابع
جمهورية تونس

تونس بلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهى جزء من الشمالي الإفريقي أو المغرب العربى، وأصغر أقطار المغرب مساحة. وتبلغ مساحتها (١٢٥٠٠٠ كم٢)، ويبلغ عدد سكانها حوالى سبعة ملايين نسمة. وعاصمة البلاد مدينة تونس، وأهم مدنها بعد تونس مدينة «صفاقس» عاصمة الجنوب، وهي مرفأ تجاري كبير، ومن مدنها «سوسة» المعروفة بآثارها خاصةً مساجدها العظيمة، ومن مدنها «بنزرت» الميناء الحربي الشهير، وكذلك مدينة «القيروان» التاريخية المعروفة بمركزها الديني ومبانها الإسلامية. وهناك مدن أخى هي «قابس، وقفصة، والمهدية».

وتقع تونس غرب ليبيا، وهي متاخمة للصحراء الكبرى جنوباً، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب والجنوب بلاد الجزائر، وفي الجنوب الشرقي ليبيا، وبذلك يصبح لتونس حدان بحريان وحدان بريان. وتونس بحكم مركزها الجغرافي، وموقعها على البحر المتوسط، وامتداد طرقها الساحلية تربط بين أقطار المغرب بالمشرق من جهة، وتصل بين الشرق والغرب من جهة ثانية وهي معبر حساس بين أوروبا والشرق. وموقع تونس هذا جعل بعض الكتاب الغربيين يطلقون عليها اسم «عتبة السلام» وموقع تونس المهم يظهر لنا بعض أسباب ما كان لقرطاجة القديمة من قوة، كما أن ميناء (بنزرت) بتحكم في ممر صقلية، ووسط غربى البحر المتوسط. أما القسم الجنوبي فيها، فهو ممر برى له أهميته.

أما سكان تونس فكانوا في الأصل من البربر الحاميين.

خضعت تونس في تاريخها القديم للفينيقيين الذين أسسوا مراكز تجارية لهم على الساحل التونسي أهمها: (أوتيكه) و (سوسه)، ثم بنوا، (قرطاجه) عام ٨٨٠ ق.م، والتي ازدهرت وسيطرت على معظم المدن الفينيقية، وقام بين قرطاجة وروما نزاع مرير دام عدة سنوات انتهى بانتصار روما والقضاء على قرطاجة. ودخلت تونس والشمال الإفريقي في حوزة الرومان من ١٤٨ ق.م. إلى ٤٢٧ بعد الميلاد. وقد حكمت روما تونس حكماً مباشراً وبسطت سلطتها على الأمراء المحليين، وانهار حكم الرومان بعد ستة قرون، ودخل البلاد (الوندال) من سنة ٤٣٩-٥٣٤، ثم زحف البيزنطيون عليها فاحتلوها من ٥٣٤-٦٤٢) وحاولوا أن يسيروا في حكمهم على نهج الرومان فيها، وظلت تحت حكم البيزنطيين إلى أن فتحها المسلمون.

فتح المسلمون أول مرة تونس عام ٤٣هـ في عهد معاوية بين أبي سفيان، ولكن البيزنطيين استردوها، واستقر الحكم العربي الإسلامي في تونس عام ٧٢هـ في عهد الخليفة عبدالملك بن مروان. ثم خضعت تونس للعباسيين، واستقلت بعد ذلك عن مركز الخلافة الإسلامية بخضوعها للأغالبة (١٨٤-٢٩٧هـ)، كما خضعت بعد ذلك للفاطميين، وبعد انتقال الفاطميين إلى مصر خضعت لوالي الفاطميين بلكين يوسف أبو الفتح الصنهاجي (٣٦٢-٥٦٧هـ) الذي خلع طاعة الفاطميين، ودعا إلى العباسيين في بغداد ولكن الفاطميين أو عزوا إلى قبائل بني هلال وبني سليم بالإغارة عليه فخربوا البلاد، وعاد الصنهاجي إلى حظيرة الفاطميين. ثم قامت في تونس دولة المرابطين، وتلتها دولة الموحدين التي استطاعت التغلب على المرابطين، وطرد النورمانديين من السواحل بعد أن كانوا قد أخلوها زمن الصنهاجيين.

وبعد الموحدين قام الحفصيون في تونس من ٦٢٦-٩٨٢هـ وهم فرع من الموحدين، وقد جعلوا منها دولة مستقلة زاهرة، وظلت كذلك إلى أن دخلها العثمانيون فأصبحت منذ ٩٨١هـ ولاية تابعة لهم.

ويلاحظ أن كل ماكان من مظاهر الحضارات في تونس قبل الفتح الإسلامي، قد ترك آثاراً محدودة، مالبثت أن تورات على ممر الزمن على العكس من الفتح الإسلامي الذي أوجد بحق مرحلة حضارية جديدة في تاريخ تونس لاتزال راسخة

بتاريخها وآثارها ومنجزاتها وواقعها الحضارى المعاصر.

تـــاريخ تـونس الحديـــث :

يبـــدأ تاريخ تونس الحـــديث منـــذ أن ضمت إلى العثـمانيين عام ٩٨١هـ (١٥٧٣م)، إذ استـطاع العثـمانيون طرد الإسبان الذين دخلوا تونس على أثر استنجاد الحسن الحفصي بهم ودخول القائد العثماني (دارغوث باشا) القيروان. واستطاع القائد سنان باشا الاستيلاء على الحصون، وأسر محمد الحفصى عام ٩٨١هـ (١٥٧٣م)، واعتقله بالاستانة حيث توفي، وبذلك انتهى عصر الدولة الحفصية التي حكمت تونس مايقرب من ثلاثمائة وخمسين عاماً من ٦٠٥-٩٨٢هـ .

جاء القائد سنان باشا إلى تونس، ووضع نظاماً لحكمها قوامه حاكم مدني هو الوالي ولقب بالباشا يمثل السلطان العثماني، على أن يساعده ديوان استشارى مكون من ضباط عسكريين، وموظف يدير الشؤون المالية يلقب بالباي (وكان المفروض أن هذا النظام يتكون من عناصر يوازن بعضها بعضاً مما يساعد على بقاء الدولة العثمانية مستقراً في البلاد. لكن الأمور تطورت على غير مايظن، فلم يلبث الدايات (الداى إبراهيم، الداى موسى، الداى عثمان الذي حكم ١٦ سنة، وهو أشهرهم، والداى يوسف حكم مايزيد على سبع وعشرين سنة) أن استـأثـروا بالحكم دون الوالى الباشا، فكان أول من تولى من هؤلاء (ابراهيم رودوس) ودام حكم الـدايات من ٩٩٩ إلى ١٠٥٠هـ (١٥٩٠-١٥٣٩م) حين ظهرت سلطة أخرى غلبت على سلطة الدايات هي سلطة الباى، وأصبح الحكم في البلاد لهؤلاء البابات. وحكمت منهم أسرتان أولاهما هى الأسرة المرادية من ١٠٤٧-١١١٤هـ (١٦٣٧-١٧٠٢م)، وثـانـيتـهـما الأسرة الحـسـينـية من ١١١٧-١٣٧٧هـ (١٧٠٥-١٩٥٧م). وكـان أولى بابيات الأسرة المرادية (اسطا مراد) وقد منحته الدولة العثمانية لقب باشا، ولكنه توفي في السنة نفسها. وتولى الحكم بعده ابنه (حموده) الذي يعد المؤسس الحقيقى لأسرة البابات المرادية. أما أسرة (البابات الحسينية) فكان منشئها (حسين بن علي تركي) الذي بويع بالولاية عام ١١١٧هـ (١٧٠٥م)، وأصبحت الولاية وراثية من بعده. وقد بقيت هذه الأسرة تحكم البلاد إلى قيام الجمهورية التونسية في عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م).

وكـان هؤلاء (البابيات) يحكمون البلاد حكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية. ولكن كانوا يعدون أنفسهم تابعين لها من الناحية الدينية على أساس أن العالم الإسلامي وطن واحد. وقد تعاقبت (البابات) على حكم البلاد فتحقق على يد بعضهم كثير من الأعمال الإصلاحية العمرانية. والإدارية، وتجلت الصبغة العربية حينما عمل البابات على تحويل المكاتبات بينهم وبين الدولة العثمانية إلى اللغة العربية.

ويأتى على رأس البابات الذين تزعموا الحركة الإصلاحية (أحمد باشا) الذي حكم من ١٢٥٥-١٢٧٢هـ (١٨٣٩-١٨٥٦م) وفي زمنه بدأت حركة التنظيمات في الدولة العثمانية على عهد السلطان محمود الثاني. وقد طلب السلطان من الباى أحمد أن يطبق التنظيمات في تونس. فقام الباى أحمد ببعض الإصلاحات في تونس ومن أهمها: إنشاء مدرسة حربية دعا إليها الضباط الفرنسيين ليعملوا أساتذة بها وخبراء في الشؤون العسكرية والإدارية والعمرانية. كما أنه أنشأ جيشاً قوامه ٢٥ ألف رجل، وأنشأ كذلك مصانع للذخيرة، وداراً لصناعة السفن، وبناء أسطول تونسى اشترك مع الدولة العثمانية في حرب القرم. وكذلك شجع الباى نشر العلم وأكرم العلماء وعمل على الغاء الرق. وأدى التقرب بينه وبين الغرب وبخاصة فرنسا إلى أن لبى دعوة وجهت إليه لزيارة فرنسا. ورجع من هناك معجباً بما شهده من مظاهـر حضـارتهـا المادية. وقد استرعى نظره من ذلك بوجه خاص قصر فرساى. فحاول أن يبنى نظيراً له في بلاده فبنى صورة مصغرة لهذا القصر القريب من تونس أسماه «المحمدية».

وقد أدى تورط الباى أحمد مثل هذا الترف ومحاولة التقليد على حساب الشعب إلى جانب النفقات التي اقتضتها الإصلاحات الأخرى إلى وقوع البلاد في أزمةٍ مالية ساعد عليها أن بعض معاونى الباى كانوا من المغامرين الذين سعوا إلى الإفادة من الأوضاع في سلب الأموال، وتكوين الثروات، والتآمر مع الأجانب نظير نسب من الأرباح، ومن هؤلاء (مصطفى خزنة دار) الذي كان وزير مالية الباى، وصهره، (ومحمود عياد) الذي كان قوى التأثير على الباى وكان مسؤولاً عن مشتريات الحكومة، وتربط بـ (مصطفى خزنة دار) مصلحة مشتركة في عقد الصفقات وتحقيق المغانم. مما أدى إلى قيام تفاهم بينهما، وقد استطاع (محمود

عباد) في النهاية أن يحدث متاعب للبلاد بعد أن أثرى وهرب إلى فرنسا، وطالب الحكومة التونسية بدين كبير ادعاه بمقتضى وثائق مزورة مما اضطر الباى إلى إيفاد خير الدين التونسي المصلح الكبير إلى فرنسا لمقاضاته. وقد اقتضى الأمر اقامة خير الدين ثلاث سنوات في فرنسا وتدخل الإمبراطور نابليون الثالث نفسه قبل أن تتمكن الحكومة التونسية من حسم الأمر بالتغلب على محمود عياد.

وبعد وفاة أحمد خلفه أخوه محمد باى الثاني من سنة ١٢٧٢-١٢٧٦هـ (١٨٥٥-١٨٥٩م) فسار على منوال أخيه. ولم يمكن يملك غير هذا.. فالأمور كانت تتطور بالتدريج الى تدخل فرنسا في البلاد وفرض سلطانها عليها. وقد أصدر محمد باشا «عهد الأمان» في عام ١٢٧٤هـ (١٨٥٧م)، ويتضمن إحدى عشرة مادة، ويضمن فيه الباى حقوق الرعية، وأمانهم على أحوالهم وكرامتهم وأعراضهم، كما أنه يضمن تحقيق العدالة والمساواة الكاملة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، ولكن النفوذ الأجنبي تجلى في مواد هذا الأمان، فهناك التأكيد على المساواة بين أهل الذمة وأهل البلاد، حيث لاضرورة لذلك إذ أن الإسلام قد تناول هذه الأمور بالتفصيل. وأكد حقوق الذميين وصانها. وكذلك منح هذا العهد أبناء الجاليات الأجنبية حقاً مطلقاً في الاتجار، وإمتلاك العقار، والأراضى لا اختلاف بينهم وبين أهل البلاد في تلك الحقوق. الظاهر أن إصدار هذا الأمان على ذلك النحو بما فيه من إقرار بفتح أبوب البلاد على مصراعيها أمام الأجانب لم يكن ليرضي أبناء تونس، ومن هنا وجدنا أن قناصل الدول الأجنبية قد حضروا الحفل الذي تلي به العهد، كما كان الأسطول الفرنسي مرابطاً في ميناء «حلق الوادى» ليسند الباى فيما لو قامت معارضة لعهد الأمان هذا.

لم يخل عصر محمد من بعض الأعمال الإصلاحية، فقد أدخل الطباعة بالحروف، وكانت على الحجر من قبل ذلك، ونقل للعاصمة بالأنابيب مياه «رغوان»، وكان من أعماله الموفقة تعيين خيرالدين التونسى وزيراً للحربية إثر عودته من فرنسا، فقام هذا الوزير بأعمال عمرانية، وإدارية عظيمة أهمها إصلاح ميناء «حلق الوادى» وأنشأ مصنعاً لبناء السفن وإصلاحها.

توفى محمد باى وخلفه أخوه محمد الصادق باى من ١٢٧٦-١٣٠٠هـ (١٨٥٩-١٨٨١م) وفي أيامه بقى خيرالدين في منصب الوزارة، وكان من أعظم

أعمال هذا الوزير أنه عدّل بعض مواد عهد الأمان الذي صدر في زمن الباى محمد، وحاول أن يمهد السبيل لحياة دستورية في البلاد، ولكن الإصلاحات الدستورية تمخضت عن إصدار دستور ستة ١٢٧٨هـ (١٨٦١م)، وهذا الدستور عرف سلطة الباى، وكذلك نص على وراثة العرش، كما قضى بتشكيل مجلسٍ استشاريٍ مكون من ستين عضواً يعينه الباى لمدة خمس سنوات. واعترف الدستور بالفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وأكد مبادىء عهد الأمان. وقد عاون هذا المجلس الباى في إعداد القوانين، والميزانية شرط أن يوافق عليها. وقد تم بالفعل تعيين المجلس، وكان خير الدين رئيساً له، لكن هذا المجلس لم يستطع أن يحقق الكثير من الإصلاح بسبب سيطرة الباى عليه وشل أعماله، ولأن فيه تجاوزا أحياناً لحدود الشرع الأمر الذي جعل العلماء يعارضونه، وفعلا علّق الباى العمل بالدستور بعد أن ثارت ضده القبائل عام ١٢٨١هـ (١٨٦٤م).

ووجهت تونس مصاعب عديدة بسبب تراكم الديون على الدولة تماما كما حدث في مصر والدولة العثمانية. واضطر رئيس المجلس الكبير- كما أشرنا - خير الدين باشا إلى الاستقالة ١٢٧٩هـ (١٨٦٢م) وعلق الدستور عام ١٢٨١هـ (١٨٦٤م). وشكلت عام ١٢٨٦هـ (١٨٦٨م) لجنة دولية مالية ضمت ممثلين عن تونس، وفرنسا، ومالطة، وإيطالية برئاسة ممثل تونس خير الدين. ولكن خير الدين لم يستطع الاستمرار في عمله فاستقال عام ١٢٩٤هـ (١٨٧٦م) وقصد استانبول (حيث عينه السلطان عبدالحميد صدراً أعظم «رئيس الوزراء» في ٢٢ محرم ١٢٩٦هـ (١٥ كانون اثاني ١٨٧٩م) تاركاً تونس تتخبط في مشكلاتها السياسية والمالية. وازداد عزم فرنسا آنذاك على احتلالها.

مقدمات التدخل الفرنسى في تونس :

ما إن قررت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر حتى بدأت تهتم بمصير جاراتها تونس ومراكش. وتنازع السياسة الفرنسية عاملان هما: الرغبة في منع قيام نظام في تونس يهدد الجزائر، وكرهها لقيام حدود سياسية مشتركة مع الدولة العثمانية التي كانت تحكم طرابلس، لذا عمدت السياسة الفرنسية إلى حماية استقلال تونس ومنع أي تدخل عثماني في شؤونها.

صممت فرنسا على ألا تسمح للباب العالي باسترجاع نفوذه في تونس وألا تعترف له بأي حقوق فيها. فكانت ترسل أسطولها للمياه التونسية لمنع العثمانيين من التدخل. وأحياناً تهدد بلغة سياسية عنيفة. وادعى الباب العالي أن تونس ولاية تابعة له. تسك فيها النقود باسم السلطان، وتلقى الخطب في الجوامع باسمه، وتقدم مساعدة عسكرية للباب العالي كلما اشترك في الحرب. كما أن المعاهدة العثمانية الفرنسية المؤرخة ١٠٨٤هـ (١٦٧٣م) ذكرت تونس ضمن ولايات الدولة العثمانية. واستندت الدولة العثمانية إلى عدة حوادث أظهر فيها الباي ولاءه للسلطان كتقديمه معونة عسكرية في حرب القرم، واصدار مراسيم بتعيين الولاة الذين تعاقبوا على الحكم. أما فرنسا فقد استندت إلى عدة حالات تثبت استقلال بايات تونس عن السلطان. فقد أرسلت الدول إنذاراً إلى باى تونس بازالة القرصنة في أواخر عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م) سلم إلى الباى مباشرة، كما أبرم الباى معاهدة مع ملوك سردينيا وصقلية عام ١٢٣٨هـ (١٨٢٣م)، كذلك سلمت حكومة الباب العالى بتاريخ ١٢٨١/٦/٢٥هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٨٦٤م) بضرورة إبقاء الحالة على ماهي عليه في تونس. ولم تعترف فرنسا بمرسوم ١٢٨٨هـ (١٨٧١م) الصادر لباى تونس، وسارعت إلى اعتباره لاغياً وليست له قيمة قانونية.

وعملت فرنسا على دعم استقلال البابيات عن الباب العالي ودعم نفوذها في تونس. فاستقبلت الباى أحمد باشا استقبال الملوك، وتبادلت وإياه الأوسمة. وازداد النفوذ الفرنسي في تونس حتى أن الباى عرض دستوره على إمبراطور فرنسا للموافقة عليه قبل إصداره. وشكا قناصل إنكلترا دوماً من ان نفوذ القنصل الفرنسي كان أكبر بكثير من نفوذهم. وأرسلت فرنسا إلى تونس عام ١٢٩٢هـ (١٨٧٤م) قنصلاً قديراً اسمه «وستان» ليصلح ما فسد أثر نكبة فرنسا على يد الألمان عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) فنجح نجاحاً كبيراً.

وتدخل المستشار الألماني «بسمارك» في قضية تونس مشجعاً فرنسا على الانصراف إلى إفريقية فأيد مطالب فرنسا في تونس وحمّل انكلترا على تأييدها عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) وصرح أوائل عام ١٢٩٦هـ للسفير الفرنسى «أن الكمثرى التونسية قد نضجت وقد حان وقت قطافها، وأن عناد الباى، وعدم المجاملة هو

العامل الأساسي في نضج المسألة. وستفسد هذه الفاكهة أو تسرق إذ تركتموها على الشجر لمدة طويلة». وحمل بسمارك على مشاكسات الباى «ذاك الحاكم الصغير المتبربر». واتصل بسمارك بإنكلترا لإعادة الصفاء، بينها وبين فرنسا ولحملها على نقل قنصلها في تونس الذي كان يقاوم أطماع الفرنسيين.

وبدأت إنكلترا بتأييد أطماع فرنسا في تونس. فقد أعلن وزير خارجية بريطانيا قبيل انعقاد مؤتمر برلين عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م)، أن تونس «امتداد لمنطقة النفوذ الفرنسي، وأقر مبدأ ترك حرية التصرف لفرنسا فيها مقابل موافقة فرنسا على احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص. وتردد الوزير البريطاني في إبداء موافقته كتابياً، ثم عاد فأعلن بصورة سريعة أن افعلوا في تونس ما ترونة ملائماً. . فمن المستحيل بقاء النظام الحالي في تونس. . وعلى فرنسا أن تقوم بإصلاح هذه البلاد».

وحذرت بريطانيا في عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) فرنسا بأن عليها أن تعتمد على نفسها في حالة اعتراض إيطاليا، ولكن أظهرت في الوقت نفسه سرورها العظيم بنجاح التجربة التي قامت بها فرنسا في الجزائر والرسالة «الحضارية العظيمة التي تقوم بها» وأقرت إعطاء فرنسا نفوذاً عظيماً في تونس لان «انكلترا ليست لها مصالح خاصة في البلاد». هذا فضلاً عن أن احتلال فرنسا لتونس سيجعل فرنسا تؤيد بريطانيا في محاولاتها القادمة للسيطرة على بعض المناطق العربية. وبدأت فرنسا محاولتها للحصول على موافقة إيطالية على مشروعات فرنسا في تونس. وحاولت أن تطمئن إيطاليا، فأخبرتها بأنها ستعترف مقابل ذلك بحق ايطاليا في الاستيلاء على بلاد أخرى. وحذرتها في الوقت نفسه، وأنذرتها بأنها على استعداد لدفع أى اعتداء ايطالي على تونس بالقوة. ولكن إيطاليا قاومت النفوذ الفرنسي بشدة في تونس، وأرسلت ممثلاً بارعا إلى تونس لإقناع الباي بقبول الحماية الإيطالية أو بالتنازل عن بنزرت أو بإعلان بنزرت ميناءً حراً، ولكن الباى رفض كل ذلك. وأرسلت إيطاليا عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) قنصلاً قديراً أصحبته بمظاهرة عسكرية للتأثيرة على الباي. وتمكن هذا القنصل من حمل الباى على رفض مشروع حلف دفاعى عرضته عليه فرنسا في صيف عام ١٢٩٧هـ (١٨٧٩م). وبدأت إيطاليا حملة دعاية قوية ضد فرنسا في شمالي إفريقية، ودب الذعر في تونس إثر انتشار هذه الأخبار والشائعات. فذكرت بعض الصحف الأجنبية أن إنكلترا أهدت

تونس إلى فرنسا، فلجأ الباى إلى القناصل مستفسراً، فحاول القنصل البريطاني أن يؤكد للباي حرص بلاده على صيانة استقلال تونس. وشجّع قنصلا ايطاليا وبريطانيا الباى عن الوقوف في وجه مطامع فرنسا مدعين أن فرنسا تريد إرهابه ولكن حالتها الداخلية لاتسمح لها بالقيام بمغامرات. إلا أن الحكومة البريطانية لم تؤيد سياسة قنصلها فأنهت خدماته بعد عام إرضاءً لفرنسا.

وبدأ لفرنسا أن الإسراع بالعمل هو أضمن طريقة قبل ازدياد المصاعب. فإيطاليا تحاول مساعدة إنكلترا في البحر المتوسط، والسلطان عبدالحميد يجعل لها متاعب، وفكرة الجامعة الإسلامية تنتشر بسرعة وتهدد مصالح فرنسا حتى في الجزائر. ووصلت قوة فرنسية في نهاية عام ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م) إلى قرب العاصمة التونسية، ومنح الباي مهلة أربع ساعات للتفكير فوقّع مضطرًا على معاهدة (باردو) في عام ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م).

ولكن قامت ثورة في جنوبي تونس ضد الوضع الجديد أخمدها الفرنسيون بسهولة، وفرضوا معاهدة المرسى في ١٣٠٠هـ (١٨٨١م). وقد منحت فرنسا في المعاهدة الأولى حق الاشراف على الشؤون العسكرية، والخارجية، والمالية، وحق تعيين وزير فرنسي مقيم في تونس يكون حلقة الوصل بين تونس وفرنسا. أما المعاهدة الثانية فقد تعهد الباى بموجبها بقبول الإصلاحات الإدارية، والقضائية، والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورية. واحتجت الدولة العثمانية على اعتداء فرنسا على ولاية عثمانية إلا أنها لم تستطع عمل شيء لاسيما وأن انكلترا كانت في الوقت نفسه تعتدي على مصر، وتثبت حكمها في قبرص. ولكن بينما اعترفت انكلترا باستمرار السيادة العثمانية الاسمية على كل من مصر وقبرص، لم تعترف فرنسا للسلطان بأى سلطةٍ في تونس. وأخيراً تنازل الأتراك عن تونس في معاهدة لوزان ١٣٤١هـ ١٩٢٣م).

أما إيطاليا فانها غضبت لأن فرنسا سبقتها إلى تونس، ولكنها اعترفت أخيراً بالحماية الفرنسية على تونس سنة ١٣١٤هـ (١٨٩٦م) مقابل الامتيازات التالية:

١ ــ تتمتع ايطاليا بالامتيازات التي منحها إياها الباى سنة ١٢٨٥هـ (١٨٦٨م).

٢ ــ يحق للإيطاليين الاحتفاظ بالجنسية الإيطالية.

٣ ــ تضمن المساواة بين الفرنسيين في الحقوق في تونس لاسيما حق ممارسة المهن الحرة، وتشكيل الجميعات والمدارس.

٤ ــ للايطاليين الحق بالهجرة إلى تونس بالشروط نفسها التي تطبق على هجرة الفرنسيين والطريف أن مجلس النواب الفرنسي رفض في ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) تصديق معاهدة (باردو).

تونس تحت الحماية الفرنسية ١٢٩٨ ـ ١٣٧٦هـ ١٨٨٠ ـ ١٩٥٦م).

لم يرد في معاهدة (بارود) ذكر الحماية بل نصت مادتها الثانية على أن الاحتلال العسكرى إجراء مؤقت، إلا أن الوزير المقيم الذي ورد ذكره في المادة الخامسة أصبح بمثابة وزير خارجية تونسى بموجب مرسوم الباى الصادر في ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م)، وتخلى الباى عن سيادته في الشؤون الخارجية لفرنسا، وشرعت فرنسا بانتزاع سلطات الباى وحكومته، وتركيزها في أيدى المقيم. فقد صدر مرسوم جمهوري فرنسي في ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) ربطت بموجبه المصالح الفرنسية في تونس بالمقيم وألحقتها بفروع وزارات الجمهورية كذلك فرض على رأس الإدارة التونسية موظف فرنسي دعي بأمين السر العام للحكومة التونسية يعينه الباى بموافقة من المقيم، ومنح أمين السر العام الصلاحيات التالية:

١ ــ إدارة شؤون الموظفين في الإدارة المركزية والإشراف على محفوظات وسجلات الدولة.

٢ ــ عرض القضايا على الوزير الأول، ثم توجيهها إلى المراجع المختصة.

وزيدت صلاحياته فعهد إليه بالإشراف على الشرطة عام ١٣١٤هـ (١٨٩٦م) والإسعاف والسجون عام ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م) واستمرت صلاحيات أمين السر العام بالازدياد إلى أن نشب الخلاف بينه وبين المقيم فألغى المنصب في أواخر عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م). وأحدث منصب المدير العام للداخلية، والمدير العام للعدل. وأعيد إنشاء المنصب في ١٣٥٢هـ (١٩٣١م) وزيدت صلاحياته بحيث عهد إليه تنسيق كافة الأعمال في الإدارة التونسية. وفي ١٣٦٢هـ (١٩٤١م) أصدر الجنرال «جيرو» مرسوماً عين بموجبه أمين السر العام، وبذلك انتزع من الباى سلطة تعيين أمين السر العام.

وبقي الباى، في ظل الحماية، صاحب السيادة في تونس يمارسها بواسطة وزرائه ومجلس شورى. وتمتع المقيم الفرنسي بموجب المعاهدة بحق تقديم النصائح للباى والعالم الخارجي. وتمتع المقيم بموجب المرسوم الجمهوري الفرنسي الصادر في ٢٠ ذي الحجـة ١٣٠١هـ (١٠ تشرين أول ١٨٨٤م) بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة، وعدت أوامر الباى غير نافذة إذا لم يصادق عليها المقيم.

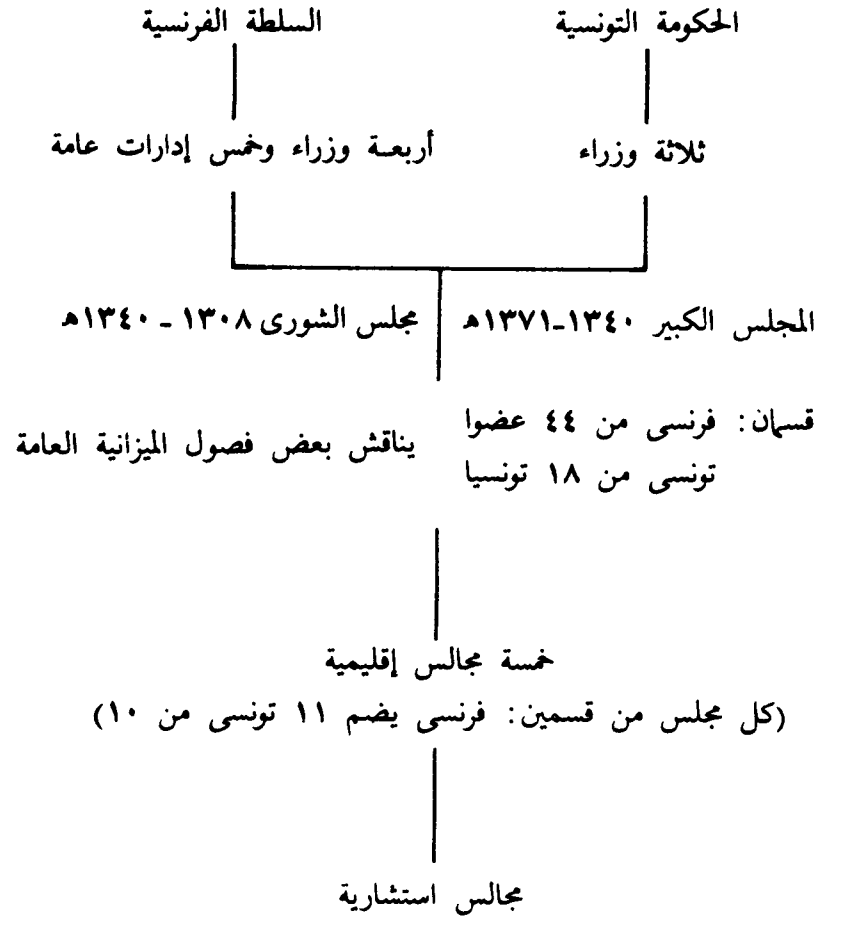

وقد أسس مجلس الشورى سنة ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م) ليحل محل المجلس الكبير الذي حلَّ عام ١٢٨٢هـ (١٨٦٤م) وينظر في شؤون الميزانية. وعين المقيم العام أعضاء هذا المجلس من بين أصحاب الشركات التجارية، والمزارعين، وأعضاء المجالس البلدية. وعين المقيم العام في ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م) عدداً من التونسيين أعضاء في هذا المجلس بحيث أصبح عدد التونسيين في المجلس ثمانية عشر عضواً، ومنح الفرنسيون حق انتخاب ممثليهم البالغ عددهم ستة وثلاثين عضواً. وانقسم المجلس عام ١٣٢٨هـ (١٩١٠م) إلى قسمين واحد فرنسي، وآخر تونسي يجتمع كل منهما وحده وألغي مجلس الشورى عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م)، وشكل مجلس جديد دعي بالمجلس الكبير. وانقسم هذا المجلس بدوره إلى قسمين: فرنسي، تونسي. وضم القسم الفرنسي ٤٤ عضواً، تنتخب منهم الفرق التجارية والزراعية ٢١ عضواً، وينتخب الباقون من قبل الجالية الفرنسية، بينما ضم القسم لتونسي ١٨ عضواً معيناً. وطرأت تغييرات على المجلس، فقد زيد عدد الأعضاء بموجب الأمر الصادر في عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٨م) فأصبح عدد الفرنسيين ٥٢ عضواً، وعدد التونسيين ٣٦ عضواً. وزيد عدد الأعضاء ثانية عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٣م) إلى ٥٦ فرنسياً و٤١ تونسياً، وتساوى الفريقان عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م). وتوترت العلاقات بين التونسيين والفرنسيين في المجلس، فقدم الفرنسيون استقالاتهم عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) احتجاجاً على تساهل الحكومة الفرنسية نحو المطالب الوطنية التونسية، وتوقفت أعمال المجلس الكبير في عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م).

وأحدثت الإدارة الفرنسية تغييرات في الوزارات التونسية. ولم يبق بعد الاحتلال والحماية من الوزارات القديمة غير منصبي الوزير الأكبر، ووزير القلم والاستشارة. وقام المقيم العام بعد عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) بأعمال وزير الحربية، كما قام قائد القوات الفرنسية بمهام وزير الحربية. وأصبح لمجلس الوزراء بعد عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م) أمين سر عام فرنسي يعينه الباى، ويوافق عليه المقيم، ولكن بعد ١٣٦١هـ (١٩٤٢م) سلبت فرنسا من الباي حق تعيينه إذ عين بمرسوم فرنسي. وبعد أن اشتد الوطنيون التونسيون بالمطالبة بفصل السلطات وجعلوه مطلبا وطنياً رئيسياً، تساهل الفرنسيون، وحققوا للتونسيين هذا المطلب فأحدثوا

عام ١٣٣٩هـ (١٩٢١م) وزارة عدل تونسية. واغتنم الباى عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) فرصة ضعف فرنسا فشكل وزارة وطنية برئاسة «محمد شنيق» ضمت كلاً من الدكتور الماطري رئيس الحزب الدستوري الجديد، والصالح فرحات عضو اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، إلا أن الوزارة لم تعمر طويلاً وسقطت بعد عام إثر دخول قوات الحلفاء الى تونس، وبدأ عهد ازدياد النفوذ الفرنسي واضطهاد الوطنيين. ولكن فرنسا عادت فوافقت عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) على إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية، وشكلت بعد عام وزارة مختلطة من ستة تونسيين، وسبعة فرنسيين، وألغيت صلاحيات أمين السر العام الواسعة. وازداد الوزراء التونسيون جرأة فأقدم رئيس الوزراء «محمد شنيقة على توقيع شكوى إلى مجلس الأمن قدَّمها لهيئة الأمم المتحدة صالح بن يوسف، محمد بدرة. وعرضت فرنسا كترضية للتونسيين زيادة عدد الوزراء التونسيين، وإلغاء المستشارين الفرنسيين للوزراء التونسيين، وجعل قرارات مجلس الوزراء نافذة. وما جاء عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م) حتى كانت الوزارة التونسية قد أصبحت كلياً مؤلفة من تونسيين.

هذا ما كان من سيطرة فرنسا على تونس من الناحية السياسية، ولكنها سيطرت أيضاً على كافة النواحي الأخرى من اقتصادية وثقافية واجتماعية. ومن الناحية الاقتصادية سيطرت فرنسا على الاقتصاد التونسي، ومصادر الثروة في البلاد، فاستولت على أملاك الدولة من الأرض البور، ثم استولت على الغابات، والأراضى المملوكة للأفراد الذين لايستطيعون إثبات ملكيتهم لها، ثم أراضي القبائل والأوقاف، وسلمت هذه المساحات الشاسعة للشركات الفرنسية والمهاجرين الفرنسيين، وعمدت إلى الثروة المعدنية فأسندت إلى الشركات الفرنسية مهمة البحث عنها والحصول عليها، وركزَّت كل النشاط الصناعي في يد الشركات الفرنسية، ووضعت نظاماً جمركياً جعل تونس بموجبه سوقاً للبضائع الفرنسية وحدها، كما جعل صادرات تونس لاتتجه إلا لفرنسا.

واحتضنت فرنسا كل أفراد الجاليات الأوروبية، ومنحتهم الجنسية الفرنسية ليكبر عدد رعاياها، واتجهت إلى هؤلاء بالرعاية على حساب شعب تونس، فجعلت الوظائف الكبرى في أيديهم، واتجهت بالميزانية إلى مرتبات الموظفين مهملة

كل المنشآت العمرانية، والثقافية، والصحية. حتى أنه خصص أكثر الميزانية التونسية للموظفين. فقد بلغ عدد الموظفين في عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م) (٦٩٦, ٣١) موظفاً منهم (٢٢) ألف موظف من الفرنسيين والمتجنسين بالجنسية الفرنسية، ويتقاضى الموظفون ٨٢٪ من مجموع اعتمادات ميزانية ذلك العام. وكانت فرنسا تحث التونسيين على التجنس حتى يحصلوا على مرتبات عالية تساوي مرتبات الفرنسيين، إلا أن الصحافة وفتوى المفتي العام قضت على هذه النداءات.

وفي الناحية العملية والثقافية اتجهت فرنسا إلى محاربة اللغة العربية والفكر الإسلامي، كما اتجهت لنشر اللغة الفرنسية وتشجيع التنصير، وقطعت الإعانات عن المدارس الإسلامية، فضعفت، وانقضت أكثرها ولم يبق إلا جامعة الزيتونة تصارع الأحداث وتناضل للبقاء، وفرضت فرنسا الأحكام العرفية على تونس أكثر من عشرين عاماً صادرت خلالها حرية الفكر وحرية النشر والاجتماع، إلا ما يؤيد أغراضها، ويحقق أهدافها.

وهكذا عبرت تونس مدة طويلة من الزمن، وهي تتلظى بنار الاستعمار الفرنسي، وتكتوي بلهيبة، حتى هب أهلها يناضلون للحرية والاستقلال، ذلك النضال الذي أتى ثماره وحقق لشعب تونس ما هو جدير به من حرية واستقلال.

كفاح الشعب التونسي في سبيل الاستقلال :

بدأت الحركة الوطنية في تونس، كما بدأت في مصر، بشكل حركة إسلامية قام بها الطلاب الذين درسوا في جامعات الغرب. وتزعم هذه الحركة في تونس (علي أبو شوشة) الذي أصدر جريدة (الحاضرة) فاجتمع حولها كتلة من الشباب المثقف تنادي بتقوية الروابط مع الجامعة الإسلامية. وهذا يشبه مافعله مصطفى كامل في مصر الذي أصدر جريدة (اللواء). وبعد عامين ألف (علي باش حمبه) حزب المقاومة، وأصدر جريدة التونسي الناطقة بالعربية والفرنسية، ودعا إلى مقاطعة اليهود لتعاونهم مع الفرنسيين، وبعد أن قامت عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) ثورة تركيا الفتاة (حزب الاتحاد والترقي) غير الحزب التونسي أسمه فأصبح حزب تونس الفتاة. وعهد إلى الشيخ عبدالعزيز الثعالبي برئاسة تحرير النسخة العربية من جريدة التونسي. وساهم هذا الحزب بكل قواه في تأييد نضال طرابلس،

والجزائر، كما أيد ثورة قامت في تونس عام ١٣٢٩هـ (١٩١١م) بسبب محاولة الفرنسيين مد خط حديدى عبر مقابر المسلمين فثار أهل تونس إلا أن السلطات الفرنسية قمعت هذه الثورة بالعنف والشدة، ونفت كذلك كلاً من (علي باش حمبه وأخاه محمداً، وبشير الأصفر، والثعالبى، وحلّت حزب تونس الفتاة. وذهب علي، وبشير، والثعالبي إلى استانبول حيث عمل الأول مستشاراً الوزارة الخارجية التركية. أما (محمد باش حمبه) فقد قصد جنيف، وأصدر فيها عام ١٣٣٤هـ (١٩١٦م) مجلة (المغرب) للدفاع عن قضايا المغرب العربي، والتي توقفت عن الصدور عام ١٣٣٦هـ (١٩١٨م) بسبب انقطاع المدد المالي من استانبول.

حاول الثعالبي بعد الحرب العالمية الأولى إحياء حزب تونس الفتاة، والدعوة للقضية التونسية في الأوساط الدولية. فقصد باريس عام ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) على رأس وفد تونس لعرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح، كما قدم مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن. وفي تونس استقبل المقيم العام في ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) وفدا من أعيان تونس، قدم مذكرة شفوية بمطالب البلاد، كما قدم هذا الوفد مذكرة مماثلة للباي في العام نفسه. وأسس هؤلاء الأعيان حزب الدستور الحر التونسي، وأصبحت مذكرتهم هي أهداف الحزب. وهذا يشبه ماحدث في مصر قبل ذلك بنصف عام عندما تقدم أعيان مصر بمطالب للمندوب البريطاني ثم أسس هؤلاء حزب الوفد، وأصبحت مطالب الأعيان هي أهداف الوفد. وهكذا فإن الشبه كبير في طريقة تكوين وتطور حزب الوفد المصرى، وحزب الدستور التونسي.

ولكن الحركة الوطنية في تونس بدأت تتطور تطوراً مختلفا عن تطور الحركة في مصر، فبينما مالت الحركة الوطنية في مصر إلى التطرف والعنف فأصبحت تنشد الاستقلال التام، بدأت الحركة الوطنية التونسية التي طالبت (ولسن) بالاستقلال التام تدعو إلى التعاون مع فرنسا، وتنشد مساعدة، وعطف الأحزاب اليسارية في فرنسا. وكان باي تونس أكثر تأييداً لنضال بلاده من ملك مصر. وقدم الوطنيون في مطالبهم الوطنية المتواضعة التي طالبوا فيها بما يلي:

١ ــ تشكيل جمعية تشريعية مختلطة (فرنسية وتونسية) لها صلاحيات واسعة لاسيما في القضايا المالية.

٢ ــ تأليف وزارة مسؤولة أمام المجلس.

٣ ــ الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية فصلاً تاماً.
٤ ــ منح التونسيين حق إشغال الوظائف حسب كفاءاتهم ومساواتهم بالفرنسيين.
٥ ــ المساواة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين بالرواتب.
٦ ــ تشكيل مجالس محلية منتخبة.
٧ ــ جعل التعليم إجبارياً.
٨ ــ منح التونسيين حق شراء أرض الدولة.
٩ ــ منح التونسيين حرية عقد الاجتماعات، وتشكيل الأحزاب وضمان حرية الصحافة.

ويلاحظ أن هذه المطالب لاتتعرض لذكر الاستقلال، بل تقرر للفرنسيين بحق الاشتراك في حكم تونس. وكل ما طلبه الوطنيون هو مشاركة الفرنسيين ينصيب عادل من خيرات بلادهم.

ولم تستجب فرنسا لهذه المطالب المعتدلة. وقصد باريس في أواخر عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) وفد تونسي لم يستطع أن يحقق شيئاً كما فشل وفد (الثعالبي) في إسماع صوت تونس في مؤتمر الصلح، فاكتفى باصدار كتاب بالفرنسية سماه «تونس الشهيدة». وعاد الأعيان التونسيون (وفد الأربعين) فقدموا مطالبهم ثانية للباى وللمقيم الجديد لوسيان (الذي خلف فلاندان منتصف عام ١٣٤٠هـ) وشجعهم الباى ورحب المقيم بأكثر من هذه المطالب مع إبداء تحفظات بالنسبة للطلبين الأوليين. وحقق المقيم المطلب الثالث حينما وافق في عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٣م) على تأسيس وزارة عدل تونسية، كما نفذ بعض المطلب التاسع فسمح للثعالبي بالعودة إلى تونس وألغى حالة الطوارىء التي أعلنت منذ ١٩١١هـ (١٩٢٩م) وسمح لأكثر من عشرين صحيفة وطنية بالصدور.

وظهر الحزب الحر الدستوري بصورة رسمية بقيادة (عبدالعزيز الثعالبي) و (بشير الأصفر) وضم هذا الحزب عدداً من المثقفين والعلماء من سكان العاصمة وكلهم من أنصار الوحدة العربية الإسلامية. وأظهر الحزب بصورة خاصة عداء للصهيونيين تطور إلى اضطرابات دامية ضد اليهود في صفاقس في ٣و٤ ربيع الثاني عام ١٣٥٢هـ (٢٥و٢٦ تموز ١٩٣٣م)، كما حدثت اصطدامات أخرى مع اليهود

عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٦م). ولكن الحزب لم ينجح في الحصول على مطالبه من الفرنسيين الذين عادوا فلجأوا إلى القوة في قمع الحركة الوطنية. وقاد المقيم في ١٨ شعبان ١٣٤٠هـ (١٥/٤/١٩٢٢م) مظاهرة عسكرية كبيرة وأجبر الباى على الرضوخ وعلى اقصاء الوطنيين من قصره وزار الكسندر ميلران رئيس الجمهورية الفرنسية تونس في آخر شهر شوال فلم يحدث ما يعكس تلك الزيارة.

وأعلنت الحكومة الفرنسية في ٥ ذي القعدة ١٣٤٠هـ (٩٢/٦/١٩٢٢م) عزمها على ادخال إصلاحات في تونس. ونوقش موضوع الإصلاح في البرلمان الفرنسي في الرابع والخامس من تموز وأبدى النواب رغبتهم بألا تتعارض الإصلاحات مع بقاء مركز فرنسا واستمرار تشجيع استيطان الفرنسيين في تونس وأصدر المقيم في ١٣ تموز كما أصدر في ١٤ قرارات بإنشاء المجلس الكبير ليحل محل المجلس الاستشارى وكذلك أحدثت مجالس محلية للبلديةلا والمقاطعات، وتم انتخاب الأعضاء الفرنسيين في المجلس في أواخر العام كما عقد المجلس أول اجتمعاته بعد اجراء الانتخابات.

وخابت آمال الوطنيين ولم يقبلوا هذه الأصلاحات. ولجأ الفرنسيون إلى الشدة فعطلوا الصحف ومنعوا الاجتماعات واعتقلوا زعماء الحركة الوطنية، وفر الثعالبي إلى مصر حيث بقى منفياً حتى عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م). وتزعم حركة الحزب في غيابه لجنة تنفيذية بزعامة الطاهر أحمد الصافي، والصالح فرحات، ومحيى الدين القليبى، وبدأ الحزب بالتقرب من اليساريين ولاسيما الشيوعيين.

وثارت مشكلة جديدة بدأت أواخر ١٣٣٩هـ (١٩٢١م) حينما شرع الفرنسيون بتطبيق قوانين جديدة للجنسية. فقد الحق الأجانب في تونس بالجنسية الفرنسية وجردوا من الرعوية التونسية إذا كان جدهم من مواليد تونس وذلك بموجب قانون (٨/١١/١٩٢١م). وعاد الفرنسيون فأصدورا قانوناً في (٢٠/٣/١٩٢٣م) منحوا بموجبه الجنسية لكل من يطلبها ويظهر عواطف فرنسية. وقاوم المسلمون التونسيون الاتجاه الجديد وقاطعوا كل مسلم يحمل الجنسية الفرنسية واعتبروه مارقاً من الإسلام ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين. ولما شعر المسلمون التونسيون الذين حملوا الجنسية الفرنسية بحراجة وضعهم شكلوا اتحاداً أقسم اعضاؤه بالله على السعى لاستعادة الجنسية التونسية. وقدم الاتحاد مذكرة إلى الباى رجوا فيها

وساطته لاستعادة الجنسية التونسية . . . ولكن المقيم العام الفرنسى والجالية والصحف الفرنسية حملوا حملات عنيفة على هذه الفئة واتهموها بالمروق. وغدت هذه الفئة محتقرة من الفرنسيين والتونسيين. ورفضت الجماهير التونسية محاولات لدفن هؤلاء في مقابر المسلمين.

وانتعشت آمال الوطنيين في تونس عندما شكل (هريو) وزارة يسارية في فرنسا في عام (١٣٤٢هـ (١٩٢٣م)، وأرسل الحزب الدستوري وفداً إلى باريس برئاسة الطاهر أحمد الصافي لمفاوضة حكومة (هريو) وعرض مبادئة التسع. ولكن (هريو) رفض مقابلة الوفد، فاكتفى الطاهر بتقديم المذكرة بمطالب البلاد. كما قدم الحزب الإشتراكي مطالب شبيهه بمطالب الحزب الدستورى. فوعد رئيس الوزراء بدراستها وتتلخص هذه المطالب ـ التي تعترف لفرنسا بحقوق أساسية في تونس ولم تطالب إلا بالمساواة مع الفرنسيين بما يلي:

١ ــ المساواة مع الفرنسيين في عدد النواب في المجلس الكبير والاشتراك معهم في انتخاب المجلس.
٢ ــ إعطاء المجلس حق الاقتراع على الميزانية ومراقبة المصروفات.
٣ ــ أن يتم انتخاب أعضاء المجلس بالاقتراع السرى.
٤ ــ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
٥ ــ مشاركة التونسيين في الوظائف العامة مع مساواتهم في الرواتب مع الفرنسيين.
٦ ــ حرية الصحافة والاجتماع.

درست الحكومة الفرنسية هذه المطالب. وأوصت بضرورة الإصلاح وتحسين جهاز الخدمة المدنية. وأثبت نضال تونس أن لا أمل لبلد عربى بالحصول على أمانيه عن طريق المفاوضة والإقناع.

انتقلت زعامة النضال في تونس إلى فئة الشباب من أعضاء حزب الدستور، فقد أصدر الشاذلي خير الله جريدة صوت التونسي عام ١٣٤٨هـ (١٩٢٩م) واشترك في تحريرها المحامى الشاب الحبيب بورقيبه الذي درس المحاماة في باريس ودخل معترك السياسة والصحافة في تونس إثر عودته، وعقد الشباب في ٨ جمادى الآخرة عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠/١٠/٣٠م) مؤتمراً للحركة الوطنية وانتخبوا هيئة

للكفاح برئاسة الدكتور الشاذلي وعضوية الدكتور أبو رقيبة وأخيه والدكتور محمود المطيرى والطاهر صفر. وتمكن هؤلاء من إحباط محاولة فرنسية للاحتفال بذكرى مرور خمسين عاماً على الاحتلال. ونقل أبو رقيبة والطاهر قضية تونس إلى المجال الدولى حينما عرضاها في مؤتمر حقوق الانسان الذي انعقد في (فيشي) في ذي الحجة ١٣٤٩هـ (أيار ١٩٣١م). وعاد أبو رقيبة فأصدر جريدة العمل التونسى عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م) وبدأ نجمه بالبروز.

دعا الحزب إلى عقد مؤتمر في (أيار ١٩٣٣م)، فانعقد المؤتمر (قسم الجبل) ودعا إلى الجهاد من أجل الاستقلال وتحرير الشعب التونسي وإعطاء البلاد نظاماً صالحاً ومجلساً نيابيا منتخباً ووزارة مسئولة أمام المجلس النيابي. وأعلن المؤتمرون أن سياسة التعاون التي اتبعها الحزب كانت غير مجدية، لذا تبنى الحزب الأهداف التالية وسعى إلى تحقيقها:

١ ـ مجلس نواب منتخب انتخاباً حراً.
٢ ـ حكومة مسؤولة أمام المجلس.
٣ ـ فصل السلطات الثلاث.
٤ ـ قانون تونسى واحد يطبق على كافة المقيمين في تونس.
٥ ـ حريات عامة.
٦ ـ التعليم إجبارى.
٧ ـ حماية الاقتصاد الوطنى.

وقرر الشباب الانفصال نهائياً عن حزب الدستور بعد أن يئسوا من إمكان التعاون مع رجالاته من الرعيل الأول، وعقد الشباب مؤتمراً في بلدة قصر الهلال التونسية في مطلع عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م). وتبنى الأعضاء مبادىء مؤتمر الجبل ومبدأ الاستقلال على مراحل. وأعلن عن تشكيل حزب جديد باسم حزب الدستور الجديد برئاسة الدكتور الماطري كما أصبح الحبيب بورقيبه أميناً عاماً للديوان السياسى للحزب. وضم الحزب شباباً مندفعاً أمثال صالح بن يوسف، الطاهر صفر، وعلى البهلوان، ومنجى سليم، ويوسف الرويسى، وجلولى فارس. وسمح لهم المقيم العام بإعادة إصدار جريدة العمل. ولكن فرنسا غيرت المقيم، فاعتقل المقيم الجديد زعماء الحزب بعد خمسة شهور من تشكيله، وتلا ذلك

اضطرابات خطيرة في تونس بينما استمر اعتقال الزعماء حتى عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) بادر الزعماء بعد اخلاء سبيلهم إلى عقد مؤتمر حزبي في الهواء الطلق في صيف عام ١٩٥٥هـ (١٩٣٦م)، ثم قصد الحبيب بورقيبه باريس لمفاوضة الحكومة الفرنسية والتي استجابت وأرسلت مبعوثاً من قبلها لدرس الأوضاع. فاقترح إصلاحات معينة ولكن عارضها الفرنسيون.

وشكل الحزب الدستورى الجديد بالخلاف مع حزب الدستور القديم طوال عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)، ولكنه استأنف نشاطه ضد المستعمرين في العام التالي. ولا شك أن منهاج حزب الدستور الجديد كان أوسع من منهاج الحزب القديم، فقد وسع دائرة نشاطه إلى الحركة العمالية، وبخاصة لأن بعض أعضائه المؤسسين كانوا من أبناء الطبقة العاملة، فأصبح يمثل حركةً شعبيةً شاملةً لايقتصر نشاطها على أبناء الطبقة الوسطى وسكان المدن وإنما يمتد ليشمل الكادحين وأبناء الطبقة العاملة في المدن والقرى، وكان للحزب تنظيم دقيق، وله مركز رئيسى يوجه سياسته. وفروع منبثة في أنحاء البلاد بلغ عددها ٤٥ فرعاً، تعمل على نشر مبادىء الحزب. وتوعية الشعب بالقضية الوطنية وبلغ عدد أعضائه قرابة ثلث مليون عضو، والحزب بصورته الجديدة كان أكثر تنظيماً وإحكاماً من سابقه، يلائم روح العصر. ويمتاز قادة هذا الحزب بأنهم يجمعون بين الثقافتين العربية والغربية الحديثة، وترضى عنه سراً فرنسا لاتجاهه العلماني وأخذت تقويه وتظهره، والشعب لايعرف مايدور في الخفاء، لذا كان يبدي تأييده لهذا الحزب رغم ارتباطه.

اعتقلت السلطات الفرنسية جميع أعضاء الحزب الدستورى الجديد في عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، وأعلنت الأحكام العرفية، وحل الحزب أيضاً في العام نفسه. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت الأحزاب في تونس قد حلت، وتعمل في السر، وزعماؤها في المعتقلات، ولكن بعد أن استسلمت فرنسا في منتصف عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) نشطت الأحزاب مرة أخرى. فقدم حزب الدستور الجديد طلباً إلى الباى طالب فيه بإنهاء المعاهدة وإخلاء سبيل المعتقلين، فبادرت سلطات (فيشي) إلى اعتقال (الحبيب ثامر) ورجال المكتب السياسي للحزب.

ولكن اعتلاء الباى محمد المنصف عرش تونس في ٢٥ جمادى الأولى عام ١٣٦٠هـ (١٩/٦/١٩٤٢م). والاحتلال الألماني لتونس في أواخر العام نفسه غير الموقف. فقد قدم الباى الجديد إلى المقيم العام مطالبه الستة عشر التي وضعها له حزب الدستور الجديد. واغتنم الباى فرصة احتلال الألمان لتونس وضعف النفوذ الفرنسي ليعهد إلى محمد شنيق بتشكيل وزارة وطنية ضمت المطيرى وصالح فرحات كممثلين للدستور الجديد والقديم. وأصدر حزب الدستور الجديد جريدة أفريقيا القناة، كما أشرف أحد أعضائه، يوسف الرويسى، على فتح مكتب المغرب العربى في برلين وإصدار جريدة المغرب العربى. وأطلق الألمان الزعماء المعتقلين ومن بينهم الحبيب بورقيبة.

ولكن احتلال الحلفاء لتونس في عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) قلب الأوضاع، فقد خلع الفرنسيون الباى المنصف ونفوه وعينوا أميناً عاماً يتمتع بأكثر صلاحيات الباى. وعانى التونسيون الكثير من الاضطهاد والأذى من الفرنسيين وغدا من السهل اتهام أى وطنى بالتعاون مع المحور لإعدامه. وضعف نشاط الأحزاب السياسية وفر الزعماء الذين نجوا من الإعتقال أو القتل إلى القاهرة ودمشق. وجعل أبو رقيبة القاهرة مركزاً لنشاطه ١٣٦٤-١٣٦٨هـ (١٩٤٥-١٩٤٩م).

وبرز في ميدان النضال في هذا الوقت نقابات العمال. وكان العمال التونسيون من قبل قد انخرطوا في الاتحادات الفرنسية. وفي ربيع عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م) عاد الدكتور محمد على بن المختار القابسى من ألمانيا بعد أن اختص بالاقتصاد وأسس جمعية التعاون الاقتصادى التونسى ونقابة عمال الرصيف. وقررت لجنة عمالية إنشاء اتحاد عموم عمالة تونس كما انتخبت محمد على أميناً عاماً للاتحاد. وبادر الفرنسيون إى حل الاتحاد عام ١٢٤٣هـ (١٩٢٥م). وبقيت منحلة إلى أن أعيد تشكيل نقابات عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) ولكنها حلت بعد عام. وأخيراً برز أحد عمال النقل في صفاقس المدعو (فرحات حشاد) وتمكن من تأسيس الاتحاد العام التونسى للشغل سنة ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م). كذلك تأسس الاتحاد العام الزراعى وانضم الاتحادا إلى النقابات الحرة لا إلى اتحاد النقابات الشيوعى، كما أيد سياسياً حزب الدستور الجديد.

واستعادت الأحزاب السياسية نشاطها بعد انتهاء الحرب بالتعاون مع

النقابات. لها سيماوأن الحرب العالمية الثانية قد انتهت بوعود تقرير المصير. وعقدت الأحزاب والنقابات واتحاد الموظفين مؤتمراً وطنياً ليلة القدر في ٢٦ رمضان ١٣٦٥هـ (١٩٤٦/٨/٢٣م)، وتبنوا ميثاقاً جاء فيه أن نظام الحماية لايتفق مع سيادة الشعب التونسي وأنه نظام فاشل. لذا وجب السعى لاسترجاع استقلال تونس لكي تنضم تونس المستقلة إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. وبادرت السلطات الفرنسية إلى اعتقال الزعماء المجتمعين، فأعلن فرحات حشاد الإضراب العام. واضطرت الحكومة الفرنسية إلى التساهل فغيرت المقيم الفرنسي (ماست) واتبعت سياسة مسالمة، فألغت مرسوم صلاحيات الأمين العام وشكلت وزارة تونسية مختلطة من ستة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين برئاسة مصطفى الكعاك.

وخطت فرنسا خطوة جديدة في طريق التفاهم مع التونسيين. فقد وافقت على تشكيل وزارة وطنية برئاسة محمد شنيق في ٤ ذي القعدة ١٣٦٩هـ (١٧ آب ١٩٥٠م) ضمت صالح بن يوسف من حزب الدستور الجديد والسيد محمد بدره رئيس اتحاد الغرف التجارية التونسية. وبدأت الوزارة مفاوضاتها مع فرنسا لحل الخلافات المعلقة. وهاج الفرنسيون في تونس، واحتجوا وقدم الأعضاء الفرنسيون في المجلس الكبير استقلالهم من المجلس، وهدد زعيمهم باعلان العصيان المدني.

ورحب أبو رقيبه بالتعاون مع فرنسا وقدم مطالبه السبعة والتي جاء فيها:-

١ ــ إعادة سلطات الباى.
٢ ــ تشكيل مجلس وزراء كل أعضائه من التونسيين.
٣ ــ إلغاء منصب الأمين العام
٤ ــ إلغاء مناصب المستشارين الإداريين للمقاطعات وعددهم ١٩.
٥ ــ حل الشرطة.
٦ ــ احداث مجالس بلدية منتخبة.
٧ ــ تشكيل مجلس نواب منتخب يضع دستورا ويقر معاهدة مع فرنسا.

تبنت الوزارة الوطنية هذه المطالب وكذلك الباى ورفعت إلى الحكومة الفرنسية التي انقسمت على نفسها ما بين مؤيد ومعارض ومتحفظ لهذه المطالب أو بعضها أو كلها وأخيراً رفضت الحكومة الفرنسية هذه المطالب.

ونشطت الحكومة التونسية في عرض قضيتها على مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة في ١٣٧١هـ (أواخر عام ١٩٥١م) لكنها لم تنجح في إدراج القضية، وأخيراً نجحت تونس في إدراج القضية عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) لكن هذا لم يتمخض عن شيء ايجابي نظراً لمقاطعة مندوب فرنسا للجلسات.

ولجأ التونسيون إلى النضال المسلح لمقابلة الإرهاب والعنف الفرنسي بمثله بعد أن ثبت فشل النضال السياسي. وشكلت فرق النضال التونسية التي لجأت إلى قطع أسلاك الهاتف، وتخريب السكك الحديدية، ونسف الجسور وحماية المواطنين من الاغتيال. وعادت الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى بحث قضية تونس في عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) فطالبت فرنسا بحل قضية تونس على أساس العدل. واضطرت فرنسا إزاء نضال التونسيين وإزاء موقف الرأى العام العالمي إلى التراجع فأعلن منديس فرانس رئيس الوزارة الفرنسية في رجب ١٣٧٤هـ (آذار ١٩٥٤م) منح تونس الإستقلال الذاتي فشكل طاهر بن عمار وزارة وطنية. واشترط منديس فرانس سبعة شروط بالإضافة إلى شرط استسلام المحاهدين فرحب أبو رقيبة بالشروط السبعة وحث المجاهدين على الاستسلام، وأيده في هذا الموقف مؤتمر الحزب المنعقد في صفاقس. ولبى نداء الاستسلام ثلاثة آلاف مجاهد. أما الشروط السبعة فهى:

١ ــ استمرار المحاكم الفرنسية وفق اتفاقية قضائية.
٢ ــ قيام اتحاد جمركي بين تونس وفرنسا وفق اتفاقية جمركية ومنح البضائع الفرنسية الأولية.
٣ ــ جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية في التدريس والاستعانة بأساتذة من فرنسا وإرسال البعثات إلى فرنسا وذلك وفق اتفاقية ثقافية.
٤ ــ ضمان مصالح الموظفين الفرنسيين البالغ عددهم ١٦ ألفا وذلك وفق اتفاقية إدارية.
٥ ــ ربط النقد التونسى بالفرنك.
٦ ــ ضمان مصالح المستوطنين الفرنسيين.
٧ ــ يكون استغلال الثروة المعدنية وقفاً على الشركات الفرنسية والتونسية.

وعاد أبو رقيبة إلى تونس في شوال ١٣٧٤هـ (أول حزيران ١٩٥٥م)، وبعد

يومين وقعت الاتفاقية الفرنسية التونسية والتي عرضت فرنسا فيها الاستقلال مع كثير من التحفظات، فلم يتقبل الشعب الاتفاقية التي أبرمت حينذاك، وواجهوها بالاضطرابات، وكان على رأس هذه المعارضة صالح بن يوسف، فاضطرت فرنسا اخر الأمر الى الاعتراف بالاستقلال الكامل للبلاد مع احتفاظها بقاعدة بنزرت البحرية وذلك في شعبان ١٣٧٥هـ (٢٠ آذار ١٩٥٦م). وانتخب الحبيب بورقيبة رئيساً للجمعية الوطنية، وشكل أول وزارة استقلالية ضمت وزارة للخارجية. وعقدت اتفاقية جديدة مع فرنسا في منتصف (حزيران) تنازلت بموجبها فرنسا عن تحفظاتها، فأعلن بعد يومين عن تشكيل جيش تونسى، وألغيت المحاكم الفرنسية في ١٩ شعبان ١٣٧٦هـ (العشرين من آذار ١٩٥٧م) وألغيت الملكية في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٦هـ (٢٥ تموز ١٩٥٧م) وانتخب أبو رقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية المستقلة.

وهكذا دخلت تونس عصر استقلالها الكامل وشرعت تبنى نفسها من جديد على أسس عصرية حديثة. ففي المجال الداخلي عملت الحكومة التونسية على تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وكان آخرها جلاء الفرنسيين عن قاعدة بنزرت ١٣٧٣هـ (١٩٦٣م)، وتخليص البلاد من التبعية الاقتصادية لفرنسا وتنظيم الحزب الدستورى وهو الحزب الوحيد الحاكم في تونس.

أما في الميدان الدولى فقد أبدت تونس نشاطاً كبيراً. فقد انضمت تونس إلى الجامعة العربية ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) وإلى هيئة الأمم المتحدة (١٩٥٦م)، وعقدت معاهدات إخاء مع ليبيا ومراكش (١٩٥٧م)، كما تعاونت مع الثورة الجزائرية وقدمت لهاالأرض التونسية قاعدة انطلاق، واتبعت مع الدول العربية سياسة مستقلة قد تتعارض أحياناً مع مجموعة الدول العربية وهذا ما جمد نشاطها ضمن الجامعة العربية مرات وجعل اشتراكها في مؤتمرات القمة محدوداً. وانصرفت تونس الى التعاون مع الدول الغربية واعتمدت على معوناتها في التنمية الاقتصادية. أما حاكم تونس الحبيب بورقيبة فقد جدد انتخابه لرئاسة تونس مدى الحياة، فاستبد في حكمه، واستعبد الشعب، وخالف مبادىء الإسلام، وتصرف باستهتار بعيداً عن كل القيم ولما مقته الشعب خافت الدول النصرانية من نشاط الحركة الإسلامية، فاستبدلة برجل أكثر فتوة هو رئيس الوزراء زين العابدين بن علي

وذلك في ١٦ ربيع الأول ١٤٠٨هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٨٧م).

كان زين العابدين بن علي وزيراً للداخلية في وزارتي محمد مزالي، ورشيد صفر، ثم كلف بالوزارة الأولى في ٩ صفر ١٤٠٨هـ (٢ تشرين الأول ١٩٨٧م)، وبعد أقل من شهر قام بحركته ونحى الحبيب بورقيبة عن الحكم، وتسلم مكانه، فعادت الحيوية إلى الحكم التونسي المرتبط مع استبدال شخصية الحاكم.